

### اتحاد الشغل التونسي يلوح بالتظاهر بسبب الضرائب وغلاء المعيشة



الأحد 27 نوفمبر 2022 08:12 ص

لوح الاتحاد العام التونسي للشغل، بالتظاهر في حال تواصل تدهور القدرة الشرائية للتونسيين، وسط ضرائب مرتفعة، وتدهور في قدرة المواطنين الشرائية.

جاء ذلك على لسان الأمين العام للاتحاد، أكبر منظمة عمالية، نور الدين الطيوي، خلال افتتاح مؤتمر النقابة العامة لموظفي التربية المنعقد بمدينة الحمامات شرقي تونس.

وقال الطيوي إن "المنظمة الشغيلة ترفض تحميل المواطن مزيدا من الحيف الجبائي الضريبي، وإثقال كاهله بضرائب لتعبئة ميزانية الدولة لعام 2023، في ظل وضع يزداد غلاء وتدهورا للقدرة المعيشية للمواطن."

وأضاف أن "النقائيين مستعدون للنزول إلى الشارع في حال تواصل تدهور المقدرة الشرائية للعامل والموظف." وأعلن عن "تحرك احتجاجي قادم لنقائبي عمال قطاع النقل رفضا للضرائب، سيتم تنظيمه يوم 30 نوفمبر الجاري."

وخاطب الطيوي حكومة بلاده قائلا: "لا يمكن للعمال والموظفين تحمّل المزيد من الجباية دون عن بقية الفئات الاجتماعية."

وشدد على أن "الاتحاد مستعد للنزول إلى الشارع لخوض معركته من أجل فرض عدالة جبائية واجتماعية."

وتعاني تونس أزمة اقتصادية ومالية تفاقمت حداثها جراء تداعيات جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا، إضافة إلى عدم استقرار سياسي تعيشه البلاد منذ بدء الرئيس قيس سعيد فرض إجراءات استثنائية في 25 تموز/ يوليو 2021.

ويواصل التضخم في تونس الارتفاع حيث بلغ 9.1 بالمئة خلال سبتمبر الماضي، صعودا من 8.6 بالمئة في أغسطس السابق له، وسط استمرار تذبذب ووفرة السلع الأساسية محليا، وارتفاع أسعارها عالميا.

على جانب آخر، انطلقت في تونس الجمعة الماضي، الحملة الدعائية للانتخابات التشريعية المبكرة المقررة في 17 ديسمبر القادم، وسط مقاطعة أحزاب عدة، وتصدر المستقلون الترشح.

وحسب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فإن الحملة الدعائية للانتخابات البرلمانية انطلقت الجمعة على أن يبدأ الصمت الانتخابي يوم 14 من الشهر القادم، أي قبل 3 أيام من الاقتراع.

وبدأ مرشحون بنشر مقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي تتضمن محتوى برامجهم الانتخابية، فيما لا تزال المساحات المخصصة للصور والدعايات في طرقات وميادين البلاد فارغة من أي إعلان.

وأعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، قبول ألف و58 طلب ترشح للانتخابات التشريعية، سيتنافسون على 161 مقعداً في مجلس النواب.

ومنتصف سبتمبر الماضي، أجرى الرئيس قيس سعيد، تعديلات على القانون الانتخابي الصادر في 2014، باعتماد طريقة الاقتراع على الأفراد عوضاً عن القوائم، واعتماد مبدأ سحب الوكالة، وتقليص عدد النواب من 217 إلى 161، منهم 10 نواب عن الجالية بالخارج.

وأعلن 12 حزباً مقاطعة الانتخابات وهي: النهضة (53 نائبا بالبرلمان المحلول) وقلب تونس (28 نائبا)، واتلاف الكرامة (18 نائبا)، وحراك تونس الإرادة، والأمل، والجمهوري، والعمال، والقطب، والتيار الديمقراطي (22 نائبا)، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، والدستوري الحر (16 نائبا)، وآفاق تونس (نائبان).

بينما كان معظم المشاركين في الانتخابات من المستقلين، إضافة إلى أحزاب "لينتصر الشعب" (يضم شخصيات وحزب التيار الشعبي)، وحركة الشعب (قومية)، وحراك 25 يوليو، وحركة تونس إلى الأمام).

